

المبحث الأول

الترادف

تعد ظاهرة الترادف في اللغة العربية وسيلة من وسائل إثرائها وتمثيلها. وقد تناولها العلماء تعريفاً ودراسة قديماً وحديثاً وسنعرض بإيجاز آراءهم فيها من دون إطالة لأن الكثير من الدارسين تناولوها بحثاً وتمحصاً.

الترادف عند القدماء:

لقد عرّف أحمد بن فارس هذه الظاهرة بقوله: ((انصراف لفظتين أو أكثر إلى معنى واحد أو مسمى واحد))^(١) وقد ضمت العربية طائفة كبيرة من المترادفات لم تنهياً لغيرها من شقيقتها الساميات^(٢) وقد اختلف اللغويون القدامى إزاء هذه الظاهرة، فمنهم من أنكرها، ومن هؤلاء ابن الأعرابي الذي يرى أنه ((كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه))^(٣) وإلى مثل هذا ذهب ثعلب وابن الأنباري وابن فارس^(٤).

ومن اللغويين القدامى أيضاً الذين أنكروا الترادف، ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ)، وأبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ)^(٥) ومنهم من أقر هذه الظاهرة، ومن هؤلاء سيبويه، وتابعه المبرد، وقطرب^(٦) فقد ذهبوا إلى أنه قد يختلف اللفظان والمعنى واحد، من ذلك، ذهب، وانطلق، وقعد وجلس، وضئ وحسب^(٧).

عند المحدثين

أما اللغويون المحدثون فمنهم من سار على نهج اللغويين القدامى في تعريف الترادف، ورأى أنه أمر لا يحتاج إلى كبير عناء أو تمحيص، فنكره من أقرب السبل

(١) الصاحبي: ٩٦، ينظر: المزهري: ٤٠٢/١.

(٢) ينظر: فقه اللغة: علي عبد الواحد وافي: ١٦٨.

(٣) الأضداد: لأبن الأنباري: ٨٠٧، وعنه في المزهري: ٤٠٠/١.

(٤) الأضداد: لأبن الأنباري: ٨.

(٥) ينظر تصحيح الفصح: لأبن درستويه: ٣٣٣-٣٣٤، الفروق اللغوية: العسكري: ١٢.

(٦) ينظر الكتاب: ٢٤/١، ما اتفق لفظه واختلف معناه ٣٠٥، الأضداد لأبن الأنباري: ٨.

(٧) ينظر مثلاً: علم الدلالة: د. أحمد مختار: ١٤٥، فصول في فقه العربية: د. رمضان: ٣٠٩، فقه اللغة العربية وخصائصها: د. أميل يعقوب: ١٧٣.

فقال مثلاً: هو ما اختلف لفظه واتفق معناه، أو هو إطلاق عدة كلمات على مدلول واحد^(١).

ومنهم من اتخذ تعريف المتأخرين من كتب التعريفات والمصطلحات كما فعل الأستاذ علي الجارم، إذ اتخذ تعريف التهاني معياراً لمفهوم الترادف، فنقله وأفاض في شرح مفرداته^(٢).

وأثر فريق منهم أن يضع تعريفاً من عند نفسه، وذلك شأن الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، إذ يقول: ((أختار أن أحد المترادفين بأنه لفظ مفرد دالّ بالوضع على لفظ آخر مفرد يخالفه في بعض حروفه الموضوع عليها بحيث تنطق به قبائل العرب كلها إذا شاعت أو ألفاظ مفردة كذلك بشرط استقلال تلك المفردات في الاستعمال وفي الدلالة))^(٣)، ثم شرع يفصل القول في مفردات تعريفه: ((قولي لفظ يشمل الاسم والفعل والحرف، وقولي دالّ بالوضع على معنى... خرج عن ذلك استعمال الألفاظ في معانٍ مجازية أو كناهية... والتقييد المفرد؛ لأنه لا ترادف بين المركبات التقييدية والإضافية والإسنادية... وقولي يخالفه في بعض حروفه الموضوع عليها بحيث تنطق به قبائل العرب كلها إذا شاعت؛ لأريك أن الاعتداد في اعتبار اللفظين مترادفين إنما هو بالاختلاف في الحروف الموضوع عليها أصالة؛ ولذلك زدت الحيثية لزيادة البيان لنلا يعدّ من الترادف ما كان بين اللفظين أو الألفاظ من الاختلاف في كيفية نطق قبائل العرب أو القبيلة الواحدة... وقولي بشرط استقلال تلك المرادفات في الاستعمال؛ لإخراج ما بقي بالإتباع... وقولي في الدلالة لإخراج التوكيد المعنوي))^(٤).

ولا نغلو إذا قلنا: أن مثل هذا التعريف لا يبعد عن أساليب علماء الأصول، والشيخ ليس لغوياً فحسب، وإنما هو من علماء التفسير^(٥).

(١) عرفه التهاني: ((الترادف لغة: ركوب أحد خلف أحد، وعند أهل العربية والأصول والميزان هو توارد لفظين مفردين، أو ألفاظ كذلك في الدلالة على أفراد بحسب أصل الوضع، على معنى واحد، من جهة واحدة))، كشف اصطلاح الفنون/٢/٦٦.

(٢) ينظر الترادف: علي الجارم، بحث في مجلة مجمع القاهرة ج (١٩٣٤م)، ص ٣٠٢-٣٣١.
(٣) المترادف في اللغة العربية: محمد الطاهر بن عاشور، بحث في مجلة مجمع القاهرة، ج ٤٤ (١٩٣٧م): ٢٤١-٢٦٨.

(٤) المترادف في اللغة العربية: محمد الطاهر بن عاشور، بحث في مجلة مجمع القاهرة، ج ٤٤ (١٩٣٧م): ٢٦٨.

(٥) للشيخ كتاب في التفسير اسمه (تفسير التحرير والتوير) يقع بخمسة عشر مجلداً، وهو متوافر في المكتبات.

أسباب الترادف:

شغلت أسباب الترادف اللغويين قديماً وحديثاً، ونظراً لغموض حد الترادف عند الدارسين واختلاف مناهجهم وتعدد آرائهم في دراسة هذه الظاهرة فقد كثرت أسباب الترادف في مجموع تلك الآراء والمناهج، ولا شك أنه لا اتفاق بين جميع الدارسين على تلك الأسباب، ومنها:

١- الوضع اللغوي الأول:

ذكر ابن جني في حديثه عن تساوي لفظين في لغة العربي يقول: ((... فإن كثرت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدة فإن اخلق الأمر به أن تكون قبيلة تواضعت في ذلك المعنى على ذلك اللفظين؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها))^(١).

٢- تداخل اللهجات:

وقد أشار إلى هذا السبب القدماء والمحدثون، وجعله المذكرون أمراً لا علاقة له بالترادف على مذهبهم؛ لإشتراطهم أن يكون في لغة واحدة، فقد قال ابن درستويه ((وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين...))^(٢) في حين جعله ابن جني دليلاً على الترادف في اللغة المشتركة، وعلل به ابن جني كثرة الألفاظ على المعنى في اللسان العربي الواحد، فقال ((... وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات الجماعات، اجتمعت لإنسان واحد من هنا، ومن هنا))^(٣) ولا يكاد يخلو كتاب في فقه اللغة تعرض لمسألة الترادف من ذكر هذا السبب في نشوء تلك الظاهرة^(٤). أما فنديس فإنه ذكر هذا السبب، وأكد أن له تأثيراً مباشراً في نشوء هذه الظاهرة، حيث يقول ((خاصية اللغة المشتركة الأساسية تتحصر في أنها لغة وسطى تقوم بين لغات أولئك الذين يتكلمونها جميعاً))^(٥).

ويرى الباحث أن إخراج اختلاف لغات القبائل من أسباب الترادف، نظراً لاقتصار الترادف على البيئة اللغوية الواحدة، فإذا اختلفت الألفاظ على المعنى بين

(١) الخصائص: ١/ ٣٧٢.

(٢) المزهري: ١/ ٣٨٥.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٧٥.

(٤) ينظر مثلاً المزهري ١/ ٤٠٥-٤٠٦، وفقه اللغة، د- وافي: ١٦٦، دراسات في فقه اللغة، د- الصالح: ٣٤٧-٣٤٩، وفي اللهجات العربية، د- اتيس: ١٨١، وفصول فقه اللغة العربية د- رمضان: ٣١٦، وفقه اللغة د- اميل يعقوب: ١٧١، وفصول فقه اللغة العربية د- رمضان ٥٢ أو ما بعدها ومحمد الطاهر بن عاشور (مقال سابق): ٢٥٦، وخلايل السكاكيني (الترادف) مجلة مجمع القاهرة، ج ٨ (١٩٥٥م): ص ١٢٤.

(٥) اللغة / فنديس / ٣٤١.

القبائل، فلا اعد ذلك من قبيل الترادف؛ لأن مستخدم هذا اللفظ غير مستخدم ذلك أصلاً، وإن أخذ الواحد عن الآخر فيما بعد.

٢- الافتراض من اللغات الأخرى:

سواء كان ذلك بين العربية والكلدانية من أخواتها السامية، أو بين العربية وغيرها من اللغات، ويدخل في ذلك المعرب و المولّد بعد عصر الاحتجاج.

يقول ابن عاشور في دخول الفاظ من الكلدانية الى العربية ((جاء ابراهيم بن تارح العبري الكلداني (الخليل عليه السلام) بامراته وابنه الغلام اسماعيل فلودعهما بذيّار جرهم ... وكانت تتكلم باللغة الكلدانية ... فاضطر المتجاوران للتعارف، واقتبس بعضهم لغة الآخر، وكان حكم الطبع قاضياً ان تتغلب لغة جرهم على لغة امرأة نزلت بين ظهرانيهم، لكن ذلك لا يمنع أن تكون اللغة الغالبة قد اجتذبت بعض كلمات انتخبتها من اللغة الجديدة، حسن وقعها في اسماع القبيلة))^(١).

وأما المعرب فهو كثير جداً في العربية، وقد قيل إن القرآن الكريم اشتمل على ما ينوف على مائة كلمة من المعرب^(٢) وفي شروح سقط الزند وجد الباحث الكثير من الفاظ المعرب، كالفرند^(٣)، والجاذر^(٤)، والزبرجد^(٥)، والبذرة^(٦)، وخرم^(٧)... أما المولّد فيقوا فيه الأستاذ علي الجارم ((وقد ينشأ الترادف بعد عصر الاحتجاج بالعربية بما يدخل على اللغة من الكلمات المولدة، ومن أمثلة ذلك البرجاس: للغرض والهدف، والطنز: للسخرية، وقيل هو معرب، والطيفلي: للواغل والوغل، والزبون: للبغي والحريف، والمخرقة: للكذب))^(٨).

وأقول هنا: الأحرى أن نخرج ما اجتمع على المعنى من ألفاظ غير عربية، سواء أكانت سامية أم غير سامية وسواء أكانت من المعرب والدخيل أم من المولّد، نظراً لاختلاف البيئة، بل اللسان أصلاً، إذ لا يجوز أن يحكم على لفظين بالترادف أحدهما من العربية والآخر من لغة أخرى شرقية أم غربية.

٣- التطور اللغوي وينحصر في:

- (١) محمد الطاهر بن عاشور (مقال سابق) ٢٥٥، ينظر فقه اللغة د- وافي: ١٢٣ و ١٦٨.
- (٢) ينظر محمد الطاهر بن عاشور: ٢٥٩، دراسات في فقه اللغة، د- الصالح: ٢٤٢ فصول فقه اللغة العربية د- رمضان: ٣٢١، الترادف في اللغة: ١٦٣ أو ما بعدها.
- (٣) ينظر: شروح سقط الزند: ١٣٨٩/٣، وكتاب الزينة في الكلمات الاسلامية / الرازي: ١/١٣٨، المعرب، الجواليقي: ٢٤٣، لحن العامة، الزبيدي: ١٦٠.
- (٤) شروح سقط الزند: ٥٠/١، ينظر: المعرب، الجواليقي: ١٠٤، والفرق/احمد بن فارس: ٨١.
- (٥) المصدر نفسه ٢٣٠/١.
- (٦) المصدر نفسه ٢٩٨/٢.
- (٧) المصدر نفسه ٨٥١/٢.
- (٨) علي الجارم (مقال سابق): ٣٢٦.

أ- التطور الصوتي ويدخل فيه القلب والإبدال والتعجيم والحذف.
القلب وهو اختلاف ترتيب الحروف في اللفظ، كقولنا: جَدَبَ و حَدَبَ، وصاعقة وصاقعة، وقول البطليموس ((السَّبَابِبُ: القَلَوَاتُ والقَفَارُ وأَحَدُهَا سَبَبٌ))^(١)، وقول الخوارزمي عن السَّبَابِسِ ((جَمْعُ سَبَبٍ وهي المغارة))^(٢).
وقول الخوارزمي ((الْقُفْ: أَنْ تَهْمَ بِأَمْرٍ فَتَقْطَعَهُ وَإِنْ كَانَ قُتْلًا، وَأَمَّا مَقْلُوبَةٌ أَعْنِي الْكُفُّ فَعَلَى عَكْسِ ذَلِكَ هُوَ أَنْ تَهْمَ بِأَمْرٍ فَتَنْكَفُتَ عَنْهُ))^(٣)، وقد جعل بعض الباحثين القلب من الأسباب التي تؤدي إلى الترادف^(٤).

الإبدال: وهو إحلال حرف مكان حرف في الكلمة، وغالباً ما يكون بين الحرفين صلة صوتية إما في المخرج أو الصفة، ولعله ادخل في باب اختلاف القبائل في النطق منه في باب التطور الصوتي، وقد جعل بعض الباحثين الإبدال من أسباب الترادف^(٥)، ومثلوا لذلك بقولهم: صراط، وسراط، وزراط، وغير ذلك.
وفي شروح سقط الزند الكثير من هذا النوع ومن ذلك قول التبريزي: ((الْأَسَدُ وَالْأَجَنُّ سِوَاءُ التَّغْيِيرِ))^(٦) وقول الخوارزمي ((الْوَعَى، وَالْوَعَى، وَالْوَعَى، كَلَامُهَا الْأَصْوَاتُ فِي الْحَرْبِ))^(٧).

ويرى الباحث أن الكلمات (سراط، وزراط، وصراط) كلمة واحدة، وكذلك الكلمات الأخرى، وقد يحدث الإبدال نتيجة التصحيف والتحريف، أو ينجم عن خطأ في السمع بسبب لثغة في لسان المتكلم أو عاهة في سمع المتلقي. وكل ذلك لا يؤخذ به في أصل الدلالة ولا يُعَدُّ منها في شيء.

التعجيم: ويمكن أن نلحقه بالإبدال، إلا أن السكاكيني اختار هذه التسمية، نسبة للأعاجم الذين خالطوا العرب، ولكن لم يستطيعوا أن ينطقوا بحروف الحلق، أو الحروف المفخمة، فعجموها أي أسقطوا الحلقية، ورقيقوا المفخمة، والتعجيم عنده يقبل التعريب، ومثاله على التعجيم: كلمة (أعطى) فادها بعينها وطانها عربية، فلما أراد الأعاجم أن يلفظوها أسقطوا العين ورقيقوا الطاء، وقالوا (أتى)، فاستظرفها العرب، ولم يروا بأساً في استعمالها تظرفاً، ثم تنووسي أصلها، وأصبحت عربية كأنها

(١) شروح سقط الزند ٥٩/١.

(٢) المصدر نفسه ٦٠/١.

(٣) المصدر نفسه ١٦٨٦/٤.

(٤) ينظر خليل السكاكيني (مقال سابق) ١٢٥:١، وعلي الجارم (مقال سابق) ٣٢٥.

(٥) ينظر ابن عاشور (مقال سابق) ٢٥٧:٢، خليل السكاكيني (مقال سابق) ١٢٦:١، وعلي الجارم (مقال سابق) ٣٢٥.

(٦) شروح سقط الزند ٩٣٣/٢.

(٧) المصدر نفسه ١٣٥٩/٣.

مرادفه للكلمة (اعطى) ^(١) والذي يراه الباحث في تعجيم الأستاذ السكاكيني: انه ضربٌ من التخمين في التماس أسباب جديدة للترادف، ثم أننا مع التسليم جداً بما ذهب اليه السكاكيني لا نرى فرقاً كبيراً بين الأبدال والتعجيم، وما قلناه في إخراج الإبدال من دائرة الترادف نقوله في التعجيم.

الحذف والتخفيف: ولقد ذكر هذا السبب السكاكيني في أسباب الترادف ^(٢)، والمقصود بالحذف عنده حذف جزء من الكلمة ثم استخدامها، نحو: عَمَّ صَبَاحاً أو مَسَاءً، فإن أصلها أَتَعَمَّ، و (لَمْ يَكْ) أصلها (لَمْ يَكُنْ) و (يَا صَاح) أصلها (يَا صَاحِبِي)، و (سَلْ) من (إِسْأَلْ). وسماه ابن عاشور بالتخفيف وجعله من اختلاف القبائل، ومثّل له بقولهم: حِطَّه بمعنى حُطَّوه، وَعَلَّ يَمْنُزْلَةً لَعْلَ، وكى بمعنى كيف ... ^(٣)

ولا نرى في الحذف أو التخفيف غير كلمة واحدة اختصر نطقها بأحد قوانين التطور الصوتي، وهو الإقتصاد في الجهد، أو باختلاف القبائل كما قال ابن عاشور، وكلا السببين لا يعد عندنا من عوامل الترادف.

ب. التطور الدلالي: ويدخل فيه الصفات الغالبة، والتعجيم والتخصيص، والتصحيح، والتحريف الصفات الغالبة:

يرى كثير من المحدثين أن الصفات تغلب الأسماء الأصلية في الإستعمال، فتعادلها في التسمية، وتصبح مرادفة لها ^(٤)، وذلك يعود الى مراعاة الجانب الموسيقي عند بعضهم ^(٥)، والضرورة في صناعة النثر والأشعر عند آخرين ^(٦)، وإلى إهمال الفروق في سبيل المعنى عند فريق ثالث ^(٧).

يقول د. إبراهيم انيس في هذا: ((شغلت موسيقى الكلام أصحاب اللغة عن رعاية الفروق بين الدلالات، فأهملوها، وتناسوها، واختلطت الألفاظ بعضها ببعض، أو تراكت في محيط واحد... أي أن الدلالة لم تصمد، ولم تكن عصية على التطور والتغيير، بل اقتصت من أطرافها، فالتقت الألفاظ المتعددة على المعنى الواحد، وهذا ما عبّر عنه بعض القدماء بقولهم فقدان الوصفية حين كان للسيف اسم واحد، وله خمسون وصفاً، لكل وصف دلالة المتميزة... ومع هذا فحين استعمل عنثرة أمثال هذه الأوصاف لا نكاد نلاحظ تلك الفروق، بل كل الذي يستبين من كلامه أنه عني

(١) ينظر: السكاكيني: (مقال سابق): ١٢٥ - ١٢٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٧.

(٣) محمد الطاهر بن عاشور (مقال سابق): ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٤) ينظر: فقه اللغة د - وافي: ١٦٨، وفي اللهجات العربية د - انيس: ١٨٢، وفصول في فقه العربية

د - رمضان: ٣١٨، والترادف في اللغة: ١٣٠.

(٥) ينظر: دلالة الألفاظ: د - أنيس: ٢١٨ - ٢١٩.

(٦) ينظر: ابن عاشور (مقال سابق): ٢٦٠.

(٧) ينظر: المصدر السابق (مقال سابق): ١٦٠.

سيفاً جديداً، وقد ألزمته القافية أو نظام المقاطع ان يستعمل الهندي في موضع، واليماني في موضع آخر، والمشرقي في موضع ثالث، فحصره على موسيقى شعره أو نظام قوافيه، قد جعله يتناسى تلك الفروق، إن صح أنها تراعى في وقت من الأوقات^(١).

أما في شروح سقط الزند فقد فرّق الشراح بين الاسم والصفة، لكنهم لم يكونوا بنفس المرتبة من التفريق، فالبلطيوسي كان أكثر الشراح إدراكاً لأغراض أبي العلاء في شعره ومقاصده من معانيه، فكان يفسر الألفاظ وفق ما يليه الموقف أو "سياق الحال" عليه أي إن كان أبو العلاء قد ذكر "الضّرغام" وقصد الأسد بدلالته العامة أو بصفته الغالبة التي تكاد تتساوى مع الاسم، فانه يفسر "الضّرغام" بالأسد، دون الإشارة الى كونه من الصفات، أما إذا ذكر أبو العلاء دلالة اللفظة الخاصة أي صفتها فإنه يفسر هابما يتفق والغرض المقصود، فقوله عن "الضّرغام" في احد المواضع بانه "من صفات الأسد"^(٢) جاء منسقاً مع ما يرمي اليه أبو العلاء في قوله:

وَكَمْ فَرَيْسَةَ ضِرْغَامٍ ظَفِرَتْ بِهَا فَحَزَّتْهَا وَهِيَ بَيْنَ النَّابِ وَالظُّفْرِ

أراد أبو العلاء ان يصور شجاعة ممدوحه وقوته، فلا بد له ان يصور المقابل بصورة البطل الضاري وليس ادل على ذلك غير الضّرغام؛ لأن الأسد الضّرغام هو الضاري القوي المقدام من الأسود^(٣).

(١) دلالة الألفاظ: ٢١٢-٢١٣، وينظر: علي الجارم (مقال سابق): ٣٢٥.

(٢) ينظر: شروح سقط الزند ١٥١/١.

(٣) ينظر: لسان العرب ٢٦٣/٥، والبيت في شروح سقط الزند: ١٥١/١.

أما قول البلطيوسي بأن ((الهزبر)) أنه من صفات الأسد في قول أبي العلاء:
هزبر تظل الأسد من غرقومه تحف به من خلفه وأمامه

فلأن أبا العلاء أراد تمييز ممدوحه عن قومه، شبه قومه بالأسد بدلالة الاسم على منسأه وهي القوة وخص ممدوحه بالصفة الغالبة، لأنها تدل على الأسد تشبيهاً، وعلى صفة من صفته التي تجعله مميزاً عن قومه^(١)، ((والهزبر: هو الأسد الغلظ الشديد الصلب^(٢))). وفي غير هذا الموضع نجد أن البلطيوسي فرق بين الاسم الدال على المسمى وبين الصفة الغالبة التي تقوم مقام الاسم في الدلالة ذاتها، في تفسيره ((الأبيض: هو السيف يوصف بالبياض لما عليه من الفرد واللمعان، لذلك سَمَوْهُ أَبْيَضَ كما سَمَوْا الرَّمْحَ لِدَبُولِهِ الْأَسْمَرَ^(٣))) ويزيده وضوحاً في موضع آخر بقوله ((صفة غلبت على السيف))^(٤)، كذلك لفظة "الأسمر" يقول عنها: ((صفة غلبت على الرَّمْحَ حتى أغنتنا عن ذكر موصوفها كما غلب الأبطح على المكان المنبطح والأدهم على القيد والأسود على بعض الحيات))^(٥).

أما الشراح الآخرون، التبريزي والخوارزمي، فاتهم شرحوا جميع الألفاظ الخاصة بالسيف والأسد والرَّمْحَ والحَديّة وغيرها تفسيراً لا تتميز فيه الأسماء عن الصفات، أي كتبها أسماء خالصة، فالألفاظ "الهزبر"^(٦)، والضرغام^(٧)، والضّيغم^(٨) تعني الأسد، من غير تخصيصها بإحدى الصفات التي تميز كل لفظة عن الأخرى. والقول نفسه يُقال عن الألفاظ الأخر مثل: الأسد^(٩)، للرَّمْحَ، والأساود^(١٠) للحيات، والأبيض^(١١) للسيف فنتقال نعت المسمى الواحد من معنى النعت إلى المعنى الذي تصفه. فالهندي والحسام واليماني والعصب والقاطع من أسماء السيف كل واحدة من هذه الكلمات تدل على وصف خاص مغير لما يدل عليه الآخر^(١٢) ويشير

(١) شروح سقط الزند: ٤٨٥/٢.

(٢) ينظر: القاموس المحيط، ١٦٧/٢ مادة هزبر.

(٣) شروح سقط الزند: ١٣٨٩/٣، وينظر شروح سقط الزند ٨٢٧/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٧٥٥/٢.

(٥) شروح سقط الزند: ٥٥٩/٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤٨٥/٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه ١٥١/١، ١٨٢/٢.

(٨) ينظر: المصدر نفسه ٣٤٤/١، ٥١٧/٢.

(٩) شروح سقط الزند: ١١١٤/٤٥٣، ١١١٤/٤٥٣ (شرح التبريزي).

(١٠) المصدر نفسه: ٣٣٧، ١٣٤٣/١ (شرح التبريزي)، ١٣٤٦/٣٣٧، ١٣٤٦/٣ (شرح

الخوارزمي).

(١١) المصدر نفسه: ١٦٠٢/١٥٦، ١٦٠٢/١٥٦ (شرح التبريزي).

(١٢) ينظر: فقه اللغة العربية وخصائصها/ د- أميل/ ١٧٧.

بعض الباحثين المحدثين الى ان الصفة سبب في وقوع الترادف، يقول محمد المبارك ((ولو نظرنا الى وضع الألفاظ وتسمية المسميات من وجه آخر لو جئنا أن للشيء المسمى وجوها وصفات كثيرة ويمكن ان يسمى بأكثر من صفة من صفاته وان يشتق له من الألفاظ كلمات متعددة تبعاً لتلك الوجوه والصفات ومن هنا ينشأ الترادف... وهذا هو ابرز سبب من أسباب نشوئه وظهوره في جميع اللغات))^(١) لكن الزيايدي له رأي في هذا القول وهو ان هذا القول صحيح في جملته، لكن فيه نوع من الاطلاق الواجب تحديده وحصره بالصفة الغالبة غلبه الاسم التي تطورت فبلغت مرحلة الاسمية وتنوسي فيها معنى الوصفية، ثم يشير بقوله: ليست كل صفة مسببة للترادف ما لم تستعمل استعمال الأسماء دون أي اعتبار آخر^(٢) ويبين فندريس ان الاسم يصير صفة وبالعكس فهو يقول بأن ((كون الاسم يستطيع ان يصير صفة بتلك السهولة يرينا انه لا يوجد فرق جوهري بين هاتين الكلمتين))^(٣) والذي يراه الباحث هو تمييز الأسماء من الصفات بما قيل من غلبة تلك الصفات في الاستعمال فالأصل شيء، وتطور الاستعمال شيء آخر، وقد سلك هذا المسلك كثير من القدماء، وما حوار أبي علي وابن خالويه في اسماء السيف وصفته منا ببعيد^(٤)، وعلى ذلك رأي ابن الأثير^(٥).

١. التصحيف: هو إبدال الحرف المهمل بحرف معجم، والحرف المعجم بحرف آخر، وبالعكس، مثل أدع ولدع، مزح ومرح، نقب وثقب، حس وجس، وقد جعله بعض المحدثين من اسباب الترادف^(٦) وفي شروح سقط الزند الكثير من هذا القبيل مثلاً قول البطليوسي ((الحزن والحزن سواء))^(٧) بينما الحزن عند الشراح الآخرين ((هو ما غلظ من الأرض، والحزن غلظ منه))^(٨) وكذلك قول التبريزي والخوارزمي ((الأسن والأجن: التغير))^(٩) وكذلك قول البطليوسي والخوارزمي ((الرضخ والرضح: الكسر والثق))^(١٠) أو غيرها من الألفاظ التي اختلف فيها الشراح.

(١) فقه اللغة وخصائص العربية / محمد المبارك / ١٩٩، ينظر في اللهجات العربية ١٧٠-١٧١، دراسات في فقه اللغة - صبحي الصالح: ٤٣٢.

(٢) ينظر الترادف في اللغة / ١٤٥.

(٣) اللغة / فندريس / ٢٥٧.

(٤) ينظر المزهر / ١/ ٤٠٥.

(٥) ينظر المرصع / لابن الأثير / ٣٥٢.

(٦) خليل السكاكيني (مقال سابق): ١٢٤.

(٧) شروح سقط الزند: ٣/ ١٢٠١، ١٢٢٢.

(٨) المصدر نفسه: ٢ / ٦٠٠ (شرح التبريزي) ٢٠٢/٣ (شرح الخوارزمي).

(٩) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٢٣٣.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه ٤/ ١٧٣٢-١٧٣٣.

٢. **التحريف:** وهو تغيير الحركات، وقد عدّه السكاكيني من أسباب الترادف، وضرب عليه امثلة نحو: الكَرَّة، الكُرَّة، الضَّعْفُ والضَّعْفُ، العلاقة والعلاقة... وقال ((إن هذا التحريف كثير لا يأخذه الإحصاء))^(١) يقول البطليوسي ((الذَّلْجَةُ السير من آخر الليل، والذَّلْجَةُ: السير من أول الليل))^(٢)، وقول البطليوسي ايضاً ((الرَّغْمُ والرَّغْمُ بالقح والكسر والضم: الذَّلْ))^(٣)، وقول التبريزي ((يقال رَجُلٌ مُدَجَّجٌ ومُدَجَّجٌ: التَّامُّ السلاح))^(٤).

٣. **التعميم والتخصيص:** جعل الأستاذ علي الجازم الخط بين العام والخاص من اسباب توهم الترادف وضرب عليه امثلة، منها أنه لا يقال ثرى إلا إذا كان ندياً وإلا فهو تراب^(٥)، أما الزبدي فقد جعل التعميم والتخصيص من اسباب الترادف حقيقة لا وهماء، وذلك على سبيل التطور الدلالي في منهجه الوصفي^(٦).

وهذا من وجه نظر الدراسات اللغوية الحديثة هو تطور دلالي قد جرى على سبيل تعميم وتخصيص الدلالة^(٧) ومن هذه الألفاظ الوُكُنُ، الوُكْرُ.

يقول التبريزي ((الوُكُنُ: هو السَّوْضُ الذي يَنَامُ فيه الطَّيْرُ لا العُشَّ^(٨)، والوُكْرُ، كَوُكِرَ العقاب، هو مَوْضِعُهَا ولا يكون إلا في أعلى رُؤُوسِ الجبال))^(٩).

أما الخوارزمي فانه خصص كلا منهما بمعنى^(١٠) إلا انه في موضع آخر لا يميز أحدهما عن الآخر، فيقول ((الطَّيْرُ في وَكْنِهَا أي عشائشها و مواقعها))^(١١) وأما البطليوسي فاللفظان عنده سواء^(١٢).

يبدو أن ترادف هذه الألفاظ قديم وذلك بدلالة قول أبي عمرو (ت: ١٥٤ هـ)

(الوكر: العش، حيثما كان)^(١٣) ومثل هذه كثير من الألفاظ التي تطورت

دلالتها على وجه تعميم الخاص.

(١) ينظر: خليل السكاكيني (مقال سابق) ١٢٥.

(٢) ينظر: شروح سقط الزند ٢٦١/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه / ٢ / ١٠٠٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه / ٤ / ١٧٠٨.

(٥) ينظر: علي الجازم (مقال سابق) ٣٢٨.

(٦) ينظر: الترادف في اللغة: ٨٠.

(٧) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د- عبد العزيز مطر ١١١، ١٦١.

(٨) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د- عبد العزيز مطر ١١١، ١٦١ - شروح

سقط الزند ٩٢٩/٢، ينظر (لفظة الوكن) في لحن العامة/ ابو بكر الزبيدي ٢٢٢.

(٩) المصدر نفسه ٣٢/ ١.

(١٠) ينظر: المصدر السابق: ٩٣١/٢.

(١١) المصدر نفسه: ٥٢٩/٢ ينظر: شروح سقط الزند: ٣٣٥/١.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣١-٥٢٩/٢.

أما ما يخص تضيق المعنى أو تخصيصه فهو على العكس من التعميم، وذلك بأن تخصيص الدلالة في الاستعمال بعد أن كانت عامة، وهذا النوع من التطور يؤدي إلى حدوث الترادف في الألفاظ أيضاً ومن ذلك التخصيص الغنم باسم الضأن واستعمالها بمعنى والغنم اسم عام يقع على الضأن والمعز جميعاً، ولكن الاستعمال قصره بعد ذلك على الضأن خاصة^(٢).

ومن هذه الألفاظ أيضاً قول البطليوسي في الشروح عن الصوار (يكسر الصَّاد وضمها: القطيع من البقر خاصة أما السَّرب فيكون من البقر والصَّباء والنساء)^(٣).

٤- الاستعمال المجازي: ذهب كثير من المحدثين إلى جعل المجاز سبباً عريضاً من أسباب حدوث الترادف^(٤)، والذي يذهب إليه الباحث تبعاً لتعريف الترادف، هو التفريق بين الحقيقة والمجاز، إذ الترادف شيء والمجاز شيء آخر.

ويلحق بالمجاز التشبيه، وقد أشار إليه ابن درستويه حين قال ((وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا، أو على معنيين مختلفين أو تشبيه شيء بشيء))^(٥).

ويلحق بالمجاز أيضاً الكناية، وقد جعلها السكاكيني من أسباب الترادف^(٦) في حين جعلها الجارم من أسباب توهم الترادف إذ يقول ((أنها إذا اشتهرت، وجرت بها أقلام الكتاب، توهمها الناس حقيقة، وأدخلوها في عداد المترادفات، فزاحمتها بالمناكب، فسليل النار... مرادف للأسيف في الاستعمال، وبنثُ عدنان، وهي كناية عن لغة العرب، أصبحت كلها مرادفة لها، وموطن الأسرار... كالمرادف للعقل، قد عدَّ بعض علماء اللغة... قياء الزنابير، ورُضاب النحل من مرادفات العمل^(٧)، والأمثلة على هذا النوع كثيرة وسأذكر مثلاً واحداً موجوداً في شروح سقط الزند وهو:

(١) إصلاح المنطق / لابن السكيت: ٣٧٦-٣٧٧، ينظر فقه اللغة وسر العربية للعتابي: ٢٩٣.

(٢) ينظر: الترادف في اللغة: ٨٩.

(٣) شروح سقط الزند: ٦٣٣/٢.

(٤) ينظر: فقه اللغة، د - وافي: ١٦٧، وفي اللهجات العربية: ١٨٣، وفقه اللغة العربية: د - أميل يعقوب، الترادف في اللغة: ١٠٠.

(٥) المزهر: ٣٨٥/١.

(٦) ينظر: خليل السكاكيني (مقال سابق): ١٢٥.

(٧) علي الجارم (مقال سابق): ٣٢٩.

٥- الوغى: يقول ابن دريد ((الْوَغَى في الأصل اختلاف الأصوات في الحرب، ثم كثر ذلك فصارت الحَرْبُ وَغَى وتسمية الحرب وَغَى هي على المجاز المرسل العلاقة المعسب، وذلك لأن الحرب مسببة لاختلاط الاصوات))^(١) ويقول التبريزي والخوارزمي ((الْوَغَى وَالْوَغَى وَالْوَحَى كُلُّهَا الاصوات في الحرب))^(٢).

٦- الاتباع: جعله السكاكيني من اسباب الترادف، وضرب عليه امثلة، نحو حَسَنَ بَمَنْ، خَرَابَ تِيَاب ...^(٣) وقد سبق ان اخرجنا في تعريف الترادف الاتباع، حين اشترطنا استقلال الالفاظ المترادفة، والاستقلال في التابع، والى مثل ذلك ذهب ابن عاشور في تعريفه للترادف^(٤).

٧- الاشتقاق واختلاف الاعتبار: يقول محمد المبارك في هذا: ((لو نظرنا الى وضع الالفاظ وتسمية المسميات من وجه آخر لوجدنا ان الشيء المسمى وجوهاً وصفات كثيرة، ويمكن ان يسمى باكثر من صفة من صفاته، وأن يشق له من الالفاظ كلمات متعددة تبعاً لتلك الوجوه والصفات. ومن هنا ينشأ الترادف.. وهذا هو ابرز سبب من اسباب نشوئه وظهوره في جميع اللغات، فمن ذلك تسمية الدار داراً، ومنزلاً، ومسكناً، وبيتاً، باعتبار كونها مستديرة في الأصل، او كونها مكان النزول، او موضعاً للسكنة، او للبيتوتة، وكل من هذه الالفاظ يدل على المقصود نفسه))^(٥) وقد تنبه احد القدماء الى هذا النوع من الالفاظ، فجعله قسماً منفصلاً عن الترادف، وسماه بالالفاظ المتكافئة^(٦).

٨- ميل العرب الى الكنى: جعل الأستاذ علي الجارم ميل العرب الى الكنى من اسباب كثرة الترادف، فذكر ان الشيء عندهم قد يناله كثير من الكنى يكثر اطلاقها عليه، ويشيع استعمالها فيه، وتزاحم اسمه في الشهرة حتى تصبح مرادفة له، من ذلك كُنَى الذمّر، وهي: ابو الأبرد، وأبو الأسد، وأبو رقاش، وأبو خطاب...^(٧) كذلك قول البطليوسي في الشروح عن "أم دفر"

(١) الجمهرة / لابن دريد: ٤٣٢/٣.

(٢) شروح سقط الزند: ١٣٥٩/٣.

(٣) ينظر: خليل السكاكيني (مقال سابق): ١٢٧.

(٤) ينظر: محمد الطاهر بن عاشور (مقال سابق): ٢٦٨.

(٥) فقه اللغة: محمد المبارك: ١٧٣.

(٦) ينظر: المزهري: ١ / ٤٠٥.

(٧) ينظر: محمد الطاهر (مقال سابق): ٢٦١.

كُنْيَةُ الدُّنْيَا وَقَدْ أَشَارَ الْخَوَارِزْمِيُّ إِلَى هَذَا^(١)، كَذَلِكَ أَمْ اللَّهُمَّ: يَقُولُ
 التَّبْرِيذِيُّ وَالْبَطْلِيُّوسِي ((كُنْيَةُ عَنْ الدَّاهِيَةِ)).
 أَمَّا الْخَوَارِزْمِيُّ فَيَقُولُ ((أَنَّهَا كُنْيَةُ الْمَوْتِ لِإِلْتِهَامِهِ الْخَلْقَ))^(٢) وَلَعَلَّ الْبَاحِثَ يَكُونُ
 صَحِيحاً إِذَا رَأَى أَنَّ الْكُنْيَةَ تَغَادِرُ التَّرَادُفَ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: إِنَّ أَطْلَاقَ الْكُنْيَةِ يَكُونُ
 لَعَلَّ وَاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةً وَالثَّانِي: أَنَّ الْكُنْيَةَ الْفَاعِلُ مَرْكَبَةٌ، وَشَرَطُ التَّرَادُفِ أَنْ يَكُونَ فِي
 الْأَلْفَاظِ الْمَفْرُودَةِ هَذَا مَجْمَلُ اسْبَابِ التَّرَادُفِ عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ الْقَدَمَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، وَقَدْ رَأَيْنَا
 أَنَّ كَثِيراً مِنْهَا خَارِجٌ عَنْ تَعْرِيفِ التَّرَادُفِ كَمَا بَيَّنَّاهُ، وَالْقَلِيلُ مِنْهَا يُمْكِنُ أَنْ يَعُدَّ مِنَ
 التَّرَادُفِ حَقِيقَةً كَالْوَضْعِ الْإِغْوِي الْأَوَّلِ، وَلَعَلَّ رَدَّ كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ: هُوَ أَعَادَةُ
 ظَاهِرَةِ التَّرَادُفِ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِلَى حَدِّهَا الطَّبِيعِيِّ بَيْنَ امْتَالِهَا مِنَ الظُّوَاهِرِ فِي الْعَرَبِيَّةِ،
 الْحَدُّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تَلْزِمَهُ فَلَا تَطْغِي عَلَيْهِ، لِتَحُوزَ اهْتِمَامَ اللُّغَوِيِّينَ عَنْ قَنَاعَةٍ، وَيَبْقَى
 لِتِلْكَ الظَّاهِرَةِ مَقَامُهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا هِيَ عَلَيْهِ فِي اللُّغَاتِ الْحَيَّةِ مِنْ اعْتِدَالٍ.

(١) شروح سقط الزند: ٩١٢/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٩٩٣-٩٩٤/٣.